

• بوحنية قوي

الانتخابات البرلمانية الجزائرية لـ ٢٠٠٧ : مقارنة من خلال
بعض ميكانيزمات التنمية السياسية

في

الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية

١٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٧

• أستاذ العلوم السياسية بجامعة ورقلة- الجزائر

وباحث بالمعهد المغربي الأوروبي- جامعة باريس الثامنة (Paris8)

١

مسودة أولية، يستفاد منها في البحث العلمي ولا يجوز التصرف فيها بأية طريقة.

الملخص:

يحاول الكاتب في هذه الدراسة مقارنة التشريعات الجزائرية لـ ١٧ مايو ٢٠٠٧، من خلال التركيز على العناصر المؤثرة من مجريات الحملة الانتخابية، وتفسير نسبة التصويت المتدنية، وذلك بالتعاطي مع الإشكالية وتفسيرها وفق بعض مكونات وأسس التنمية السياسية.

مقولات عن: استبداد الديمقراطية !!

* «ليس ثمة خطر على حريات الشعوب أشد فتكا من الاستبداد بها بأسلوب لا شك في ديمقراطيته، ليس ثمة خطر على حريات الشعوب أشد فتكا من الاستبداد الديمقراطي»

د. عصمت سيف الدولة

من كتابه: الاستبداد الديمقراطي

* «أنا ضد إخوتي، وأنا ضد أبناء أعمامي، أبناء أعمامي ضد إخوتي، أنا ضد الجميع، لا يجتمع الإخوة تحت سلطة عليا لأخ أكبر إلا خوفا من أبناء العموم، ولا يجتمع أبناء الأعمام تحت سلطة بعض الفرق الكبرى إلا خوفا من العدو الخارجي الذي يهدد باستمرار، إن عامل الإلتحام هو العدو الخارجي وليس سلطة الحكم الداخلي»

Ernest Gellner

Saints of the Atlas, Natur of Human Society

توطئة:

إن مقارنة الإنتخابات البرلمانية الجزائرية الأخيرة التي تمت يوم ١٧ مايو ٢٠٠٧، تظهر ذلك التماهي بين ظواهر متداخلة في حقل التنمية السياسية، مثل ظاهرة الإمتناع (L'abstention) وسلوك الإمتناعية (L'abstentionnisme)^١، بين البعد التعبوي الأيديولوجي، والمناداة بخطاب تأسيسي يقوم على الفعل، بين مشاريع سياسية تستمد أصولها وروافدها من سياسات الأحزاب من خلال أيديولوجيتها وممارستها السالفة، وبين مشاريع مستنسخة تتمحور حول خطاب الرئاسة ممثلا في مشروع رئيس الجمهورية الداعي إلى السلم والمصالحة.

الهوامش:

١- يشير سلوك الإمتناع (Abstention) إلى عدم المشاركة في العملية السياسية، أما الإمتناعية (Abstentionnisme) فهي مذهب مدروس وموقف واع من جانب الفرد والجماعة لأسباب متداخلة.

أظهرت الإنتخابات مغالاة في خطابات التسويق السياسي (Le Marketing Politique)^٢ من خلال الدعوات غير المدروسة، والآمال الرغوية التي ستصدمها صخرة الواقع السياسي والإقتصادي بفعل الإحتكاك بين الفعل (L'action) والفكرة (Idea) والتضارب الذي يصل حد التناقض بين خطاب ما قبل الإنتخابات والخطابات التبريرية لما بعد الإنتخابات.

تجلت في الإنتخابات ومن خلال نسبة المشاركة المتدنية (٣٦.٦٧%) حتمية النظر في مقولات التكامل السياسي بين الصفوة والجماهير، وآلية التغلغل السياسي للسلطة والأحزاب ومشروع الكفاءة السياسية، بفعل الفجوة التي تعمقت بين صناع القرار - سلطة ومعارضة - وبين المواطن المنشغل عمقا بالسياسة (منخرطا ومجنندا ونشطا)، والمواطن المعارض أو المحايد، الذي أثقلته خطابات الساسة، وأوهنت كاهله ظروف المعيشة، وعمق من هامش غربته السياسية نمطية الأفكار والأساليب المطروحة، حتى لكان الأحزاب بدت "كائنات سياسية ميتة" بفعل غلبة التعبئة على المأسسة، وبسبب إتفات الأحزاب وتدافعها واستمداد شرعيتها من مشروع رئيس الجمهورية، بوتفليقة الذي بدوره بدا قمرا سياسيا تلف حوله الكواكب الحزبية بحسب مداراتها قريبا وبعدا.^٣

٢- برز التسويق السياسي كآلية تحاول توظيف كل الوسائل التحفيزية والتعبوية لضمان أصوات الناخبين منذ الأربعينات في أمريكا، ويعاب عليه في أحيان كثيرة، توظيف معايير غير أخلاقية للفوز بوعاء إنتخابي كبير، إقرأ بهذا الصدد:
Marie Laura - Marketing Politique: Mode D'emploi. Levalois Perret- Studyrama - 139 Pages.

Vincent Courcelle - Gagnes les élections: Municipales Législatives - Labrousse Isabelle Vincent - 294 pages. 1995. F1st générales
ed Contonales: tous les Techniques inédites des vrais Professionnelles des Marketing Politique. Paris: 294 pages. 1995. F1st générales
- Thierry Saussez Politique Séduction Comment les Hommes Politiques Réussissent à vous plaire. 238 pages. 1985. Paris. J.C Lattés
178 pages. 1986. Denis Lindon Le Marketing Politique. Paris: Dalloz

٣- تزايد دور السلطة الكارزمية في ظل الرئاسة الجزائرية الحالية، إذ استطاع بوتفليقة أن يعطي الهامة لمقام الرئاسة، في سابقة لم يشهدها التاريخ الجزائري لمرحلة ما بعد الاستقلال، إلا مع شخصيات محدودة مثل الرئيس الراحل هواري بومدين، وإذا كان بوتفليقة يمتلك صفات يراها كثيرون استثنائية معتبرين إياه رجلا للمرحلة الأزماتية بامتياز، فإن كثيرا من الأصوات تزايد على الرئيس رغبة في الحضور والاستفادة من مخرجات النظام السياسي.

كثبت دراسات كثيرة حول شخصية الرئيس الحالي - موافقة ومعارضة - إقرأ مثلا بهذا الصدد:

Jean Jolly - L'Algérie de Bouteflika: la Fin d'une Epoque. Paris: Durante Edition - 192 pages. Février 2004

Khaled Chaib - Alger: ELHIKMA - Bouteflika le Président et son Bilan. le déji 3ème édition - 249 pages. 2004

Aissa Khelladi - un Homme et... ses rivaux. Alger: Marssa - Boutiflika - 262 pages. 2004

في هذه الورقة سنحاول موضحة (Localisation) الانتخابات التشريعية الجزائرية ضمن بعض مقولات وبراديجمات التنمية السياسية كأحد الأدوات الكفوءة في شرح العملية الديمقراطية وإعادة هندسة الأنظمة الانتخابية.

الحملة الانتخابية: تشرذم وتسويق سياسي:

اشتعل أوار الأيام التي سبقت الانتخابات والمسماة بالحملة الانتخابية، والتي استمرت ١٩ يوما كانت بلغة الإعلام الجزائري - المغرب والمفرنس- أياما بامتياز للتناز والنصب والاختيال الانتخابي أو بلغة أحد باحثي السياسة، أيام تخفي "علاقات النهب والزبونية" المستقبلية.

بلغة الأرقام تنافس ١٢٢٩ مترشحا يمثلون ٢٤ حزبا سياسيا، إلى جانب المترشحين الأحرار ضمن ١١٤٤ قائمة، يوجد من بينهم ٢٨٦ مترشحا حرا في ١٠٢ قائمة على مستوى ٣١ ولاية وبرزت تشكيلة أحزاب التحالف الرئاسي (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، حركة مجتمع السلم) ب ٥٤ قائمة متضمنة ٥٤١ مترشحا، فيما دخل حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية -حزب أمازيغي- ب ٥٣ قائمة و٥٣٩ مترشحا، متبوعا بالتحالف الوطني الجمهوري ب ٤٩ قائمة بمجموع ٥٢٥ مترشح، وحزب العمال - التروتسكي النزعة والتوجه- ب ٤٨ قائمة تتضمن ٥٢٥ مترشح، ودخلت حركة الإصلاح - المطعون في شرعيتها وبقيادتها البديلة - ب ٤٨ قائمة تتضمن ٥١٧ مترشحا، وتظهر الهندسة البنائية للعبة الانتخابية، أن هذه القوائم تنافست على ٣٨٩ مقعدا منها ٣٢ لولاية الجزائر، ١٦ مقعدا لولاية سطيف، ١٥ مقعدا لولاية وهران، تيزي وزو ١٤ مقعدا، أما بقية الولايات فتعداد المقاعد المخصص لها لا يتجاوز ١٠ مقاعد.

وإذا كانت العادة في المواعيد الانتخابية السابقة مثل (رئاسيات ١٩٩٩، رئاسيات ٢٠٠٤، تشريعات ٢٠٠٢) تظهر أن الدولة تنفق بسخاء وتجزل العطاء للأحزاب السياسية بغض النظر عن كونها أحزاب مجهرية أو أحزاب فاعلة، وهو ما مكن الكثير من هؤلاء من توظيف هذه الأموال دون رقيب أو حسيب فإن وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية في هذه التشريعات قد حددت قيمة ١٥ مليون سنتيم بالنسبة لكل مترشح للانتخابات التشريعية كسقف لما يمكن صرفه في الحملة، وهي بذلك حاولت غلق الطريق على كل من يريد القفز على سلطة القانون، وذلك بضرورة الاحتكام إلى أحكام المادة (١٨٥) من القانون العضوي

المتعلق بنظام الإنتخابات والتي تضبط التمويل في ثلاث مصادر أساسية هي: مساهمة الأحزاب السياسية، ومساعدة الدولة، فضلا عن مداخل المترشحين، وتمنع المادة (١٨٦) المترشحين الأحرار من تلقي أية مساعدات سواء في شكل هبات نقدية أو غير نقدية أو تحت أي صفة أخرى، من أية دولة أجنبية أو شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية، كما لا يمكن للأحزاب أن تستفيد من مساعدات الدولة في الحملة الإنتخابية، لأن هذه المساعدات لا يمكن تسلمها إلا بعد إنقضاء الحملة، وهناك شروط محددة عن كل قائمة انتخابية بحيث لا تتعدى قيمة التعويض ٢٥ % من المبلغ المالي الذي تم إنفاقه في الحملة، هذا فضلا عن أن قيمة التعويض تتم فقط عن القوائم التي حصلت على ما نسبته ٢٠% من نسبة أصوات الناخبين.

وقبل التعويض عن النفقات هناك شروط ينبغي على كل قائمة الإلتزام بها، وفي مقدمها كشف حساب الحملة الإنتخابية، وهو عبارة عن مجموع الإيرادات المتحصل عليها، والنفقات التي صرفت أثناء الحملة في محضر رسمي يعده محاسب خبير أو محاسب معتمد، ويرسل إلى المجلس الدستوري الذي يقرر التعويض من عدمه بناء على نص المادة ١٩٠ من قانون الإنتخابات، وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب الصغيرة واجهت صعوبات جمة في تجاوز كيفية تمويل حملاتها، خاصة تلك التي قدمت عدد معتبرا من المترشحين محاولة التغلغل في معظم ولايات الوطن البالغة ٤٨ ولاية، أما الأحزاب الكبرى فهي غنية بمواردها فضلا عن استقطابها لأصحاب رؤوس الأموال نظرا لما توفره من فرص النجاح للطامعين، الأمر الذي يدفعهم لشراء ترشحهم تحت لواء حزب معين بأموال معتبرة غالبا ما تنفق بعيدا عن أعين الجهات المخولة بالرقابة، بحيث يكفي عدم إدخال الأموال المراد انفاقها في الحساب البنكي لأية قائمة إنتخابية كي تكون خارج المراقبة، خاصة أن الجزائريين لا زالوا يعملون خارج ثقافة الوثائق والسندات المالية ويفضلون عنها التعامل بالسيولة.^٥

ويرى الكثير من الإعلاميين والسياسيين ومراقبي الحملة الأخيرة للتشريعات، أن منطق التعويض البعدي للحملة الإنتخابية، وإن كان يعزز مكانة الأحزاب الكبرى، ويقلل من طموحات الأحزاب المجهرية والصغرى، إلا أنه يقطع الطريق أمام رواد التسويق والطامعين من رجال الأعمال الذين تعودوا أن يحولوا وزارة الداخلية إلى سجلات تجارية موسمية أو بنوك ودائع مالية إنتخابية تدر عليهم الملايير من السننيمات.^٦

٥- محمد مسلم، الشروق اليومي، عدد الخميس ٢٦ أبريل ٢٠٠٧، الموافق لـ ٠٨ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ.

٦- خلال الحملة الأخيرة ساد مصطلح "الشكارة" وهي لفظة جزائرية محطّة تعني الاكياس الكبرى، ويطلقها الشارع السياسي الجزائري على الأشخاص الذين يستعملون ملايير السننيمات لغرض الوصول إلى منصب سياسي، سواء تعلق الأمر بوضعهم على رأس قوائم إنتخابية، أو حتى ضمن القوائم سواء في مراتب متقدمة وربما احتياطية حتى !!

هذه التدابير التي اتخذتها وزارة الداخلية والجو العام الذي أحاط بها، غير أن السياق للضمير الجمعي الجزائري لم يكن محموما ولا حتى مهتما بما فيه الكفاية بما يضعه الساسة، وكانت ردة الفعل الجزائرية العامة بما يفضل البعض تسميته بـ "الاستقالة السياسية"، وهو ما عبرت عنه النسبة المتدنية للناخبين.

ويمكن حصر أهم العوامل التي تبرر هذا السلوك الانتخابي الجزائري بالعوامل التالية:^٧

١. إن قانون الانتخابات الحالي لا يمكن الشعب الجزائري من الاختيار الفعلي لممثليه.^٨
٢. كثير من الأحزاب السياسية المترشحة فقدت مصداقيتها خصوصا الأحزاب الكبرى التي أظهرت الخبرة السابقة تشابها كبيرا في خطابها السياسي، أما الأحزاب الصغرى فهي أسماء سياسية في غير موضعها كالهر يحكي انتفاخا صولة الأسد.
٣. إن الملفات التي كانت تحرك الشعب قد استهلكت، خاصة ملف المصالحة الوطنية ووقف نزيف الدم^٩، ولم تطور النخبة السياسية خطبا تعبويا جديدا من شأنه أن يستقطب المواطنين، بل يمكن الجزم أن كثيرا من خطابات رؤساء الأحزاب لم تكن مفهومة حتى من قبلهم.
٤. أصبحت الساحة السياسية متجانسة، ولم يعد يميزها الاستقطاب والتجاذب والصراع والتنافس في البرامج والأشخاص.
٥. إن كثيرا من النواب السابقين لم يقدموا برامج محسوسة تحفظ لهم ماء وجوههم، بل قضوا خمس سنوات في جني الربيع المالي وانتهت عهدتهم النيابية بدون تقييم للأداء وبدون مساءلة بل أكثر من ذلك تدافع كثير منهم لتوريث أنفسهم سياسيا!

٧- يطالع للاستزادة أكثر:

- محمد لعقاب، «برلمان مضمون برلمان بدون توازنات»، الخبر الأسبوعي. العدد ٤٢٩، من ١٩-٢٥ ماي ٢٠٠٧.

٨- حول قانون الانتخابات والتجربة الحزبية الجزائرية يطالع:

- أحمد سويقات، «التجربة الحزبية في الجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال النصوص القانونية وأثرها في الحياة السياسية»، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول الديمقراطيات الصاعدة، نوفمبر ٢٠٠٥، جامعة ورقلة- الجزائر ١٠ صفحات.

٩- حاول أبو جرة سلطاني رئيس حركة مجتمع السلم في خطاب مبني على مكافحة الفساد، وشرع في شبه حملة مسبقة، إذ صرح لقناة الجزيرة في شهر ديسمبر، بوجود أسماء سياسية ثقيلة ضليعة في الفساد بالجزائر، لكن الخطاب الزلزالي المتلفز للرئيس بوتفليقة الموجه لشخص أبو جرة بشكل مباشر وأمام النواب، جعل أبو جرة يتراجع. لكن موضوع الفساد السياسي ما قئى وعاد إلى الساحة كمحور للنقاش السياسي للطبقة السياسية ورجل الإعلام خصوصا بعد تحريك ملفات فساد ثقيلة مثل "قضية الخليفة" أو شركة "أنبتينا للطيران"، وحول تداعيات خطاب رئيس الجمهورية يطالع الصحف اليومية بالجزائر خصوصا خلال الأسبوع الممتد من ٠٩ ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦.

إنشقاق الأحزاب وديمقراطية الوصاية:

يبدو الإنشقاق والتشرذم صفة لازمة في الذهنية السياسية الجزائرية، إذ ظهرت الأحزاب منقسمة على نفسها مشكلة فسيفساء سياسية، وبرز الإنشقاق داخل الأحزاب وفيما بينها. فحزب الإصلاح بقيادته التاريخية عبد الله جاب الله، دعا أنصاره إلى الإنشقاق حول القيادة الشرعية، والتبرؤ من المؤتمر الذي أعطى الشرعية لقيادة جديدة برعاية (بولحية)، وقد دعت القيادات الموالية إلى عدم التصويت على بعض القوائم مثل قائمة ولاية جيجل، وفي ولايات أخرى تمت تزكية قوائم حرة تارة أو التحالف مع أحزاب أخرى ولو كانت صغيرة، وكانت شعارات جماعة جاب الله في الجرائد الوطنية، "لسنا طامعين ولسنا جبناء، الإبتلاء علامة شرف"^{١٠}

وظهر حزب FFS (جبهة القوى الاشتراكية) والرافض دوما للمواعيد الانتخابية معتبرا إياها أداة لتكريس السلطة النظامية وتوطيدا لحالة الطوارئ وغلقت المجال السياسي والإعلامي، وزعزعة الأحزاب واستعمال القضاء والإدارة، ظهر بمثابة الحزب الذي لا يملك مشروعاً إلا مشروع الرفض، وهو الذي يعاني من أزمة مالية خانقة تقدر بمبلغ (٤.٨ مليار سنتيم) كاستحقاقات لدفع استئجار مقراته.^{١١}

ومن الأحزاب الرافضة للعملية الانتخابية والتي لا يجمعها أي خيط وصل مع بقية الأحزاب حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية، والتي قامت بتوزيع منشائر تدعو لمقاطعة الانتخابات، وتم توزيعها في إحدى كبرى الولايات الجزائرية (قسنطينة) وذلك خلال أيام ١١-١٢ ماي وهي ممضاة من طرف أعضاء الحركة الديمقراطية الاجتماعية جناح أحمد ملياني، ومما جاء فيها الدعوة إلى مقاطعة النظام الرئاسي والإسلام السياسي ومن أجل تكريس المواطنة والحريات الديمقراطية، ويعتبر هذا الحزب امتداد للحزب الشيوعي الجزائري (الباكس) الذي قاده أحد معادي حركات الإسلام السياسي الراحل الهاشمي شريف.

الوعاء الإسلامي الانتخابي الرافض للعملية الانتخابية تعزز بدعوة كل من قيادة الفيس المحل ممثلة في عباسي المدني وعلى بلحاج، عباسي المدني من جهته وصف الانتخابات بالمهزلة الانتخابية، في حين ذكر علي بلحاج بصفته نائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ -سابقا- بأن

١٠- إقرأ جرائد الشروق اليومي والخبر خلال (١٩) يوما من عمر الحملة الانتخابية ابتداء من ٢٧/٠٤/٢٠٠٧.

١١- في ندوة عقدها "كريم طابو" الأمين العام لجبهة القوى الاشتراكية يوم ٠٤ ماي ٢٠٠٧ بتيزي وزو عبر عن رفض حزبه المشاركة في ما أسماه المهزلة الانتخابية لكونها عملية منح صك على بياض للسلطة، واعتبر الأحزاب المشاركة بمثابة شركات مقولات تقوم بدور مهمة تزيين واجهة السلطة.

الانتخابات ليست إلا تبريرا للظلم والتزوير والممارسات القمعية، وهي تشكل عبئا ثقيلا على الخزينة العمومية ووسيلة لنهب المال العام والإسراف والتبذير وشراء الذمم.^{١٢} وتعزز السياق العام الراض للانتخابات بدعوة ما يسمى تنظيم القاعدة، والذي دعا عبر قناة الجزيرة يوم ٢٠٠٧/٠٥/١٤ ليلة الانتخابات عبر تسجيل صوتي، دعا أمير التنظيم المسلح المدعو "أبو مصعب عبد الوود" إلى مقاطعة الانتخابات معتبرا المشاركة فيها مشاركة للمرتدين، وهو خطاب أصبح جد مستنكر لدى الطبقة السياسية، ولدى الشارع الجزائري الذي سئم ويلات القتل والتدمير، الذي أودى بما يتجاوز ١٠٠ ألف قتيل.

والغريب أن أحد قادة الجبهة الإسلامية والذي دخل الجزائر، دعا إلى التصويت بكثافة لتعزيز المسار السلمي والعملية الديمقراطية، ويتعلق الأمر برئيس اللجنة التنفيذية للجبهة الإسلامية في الخارج "رابح كبير" الذي صرح في حديث لجريدة الشروق يوم الأربعاء ٢٠٠٧/٠٥/٠٩ إننا ندعو الناخبين للتصويت لصالح الشرفاء والنزهاء مهما كانت التشكيلة.

وازداد الإنشقاق في الوعاء الانتخابي الفيسي - نسبة إلى FIS - بدعوة الأمير السابق لمنطقة الغرب للجيش الإسلامي للإنقاذ المحل "أحمد بن عائشة" أنصاره من التائبين الذين وضعوا سلاحهم إلى قطع الطريق أمام من أسماهم الإستئصاليين، والانتخاب على قوائم جبهة التحرير الوطني بدعوة أن هذا الحزب كان أول المدافعين عن المصالحة الوطنية.^{١٣}

وبلغة "الموالة" و"المعارضة" أو بلغة "الضد" و"المع" نلاحظ أن أصوات الرفض للعملية الانتخابية لا يجمعها مشروع لمأسسة عملية المقاطعة، ولا تربطها أواصر أيديولوجية تعزز هذا الاتجاه، ومن هنا فإن تبرير نسبة المقاطعة للانتخابات لا يمكن عوزها إلى خطاب الفصائل التي ترفض العملية الانتخابية.

أما الأحزاب التي دعت إلى تعزيز الحملة الانتخابية، والتي باشرتها قبل أشهر بشكل غير مباشر فهي بدورها عاشت حالة من التشرذم، فمتقدو أحزاب التحالف الرئاسي يعتبرونه أصبح أداة لقتل الحراك السياسي، ووأد أي مشاريع مخالفة لمتطلبات ومشاريع النظام السياسي، كما أنه ساهم في القضاء على "الطبقة السياسية *Classe Politique*" والتي تمثل كنه العملية الديمقراطية، على اعتبار أنها تجمع الرأي والرأي المخالف.

في أحزاب التحالف الرئاسي - وبلغة التنمية السياسية أحزاب "ديمقراطية المشاركة" ظهر حزب جبهة التحرير الوطني بمثابة العبء السياسية التي يمكن أن يلبسها الإسلاميون والديمقراطيون، فهو برنوس فضفاض يلبسه الجميع، حاول هذا الحزب أن يظهر بصورة

١٢- طالع: قراءة في بيان علي بلحاج، الشروق اليومي. ٢٠٠٧/٠٥/١٥.

١٣- ورد ذلك في حديث مع يومية الخبر. الثلاثاء ١٥ ماي ٢٠٠٧.

الحزب المتماسك، لكنه رغم ذلك شهد انشقاقات سواء تلك القديمة والتي لم تستطع قواعده التخلص منها، والتي تمثلت في الصراع بين البنفليسين - نسبة إلى علي بن فليس رئيس الحكومة السابق - أو الجناح التصحيحي بقيادته الحالية ممثلاً في أمينه الحالي عبد العزيز بلخادم.

ويعتبر الملاحظون بأن جبهة التحرير مارست عملية تطهير كبيرة، إذ لم تظهر في القوائم المرشحة أصوات محسوبة على بن فليس، وهو مطالب أي (FLN) بأن يفصل مستقبلاً - ورغم نجاحه في الانتخابات بـ ١٣٦ مقعد - بأن يفصل في حالة الإنفصام التي يعاني منها، إذ لا يمكن لحزب أن يستمر بتيارين متناحرين بداخله، وإن بدا ظاهرياً أن كل شيء على ما يرام، فالقيادة الحالية ترفض الاعتراف بأنها تعاني من عقدة بن فليس، حتى وإن كان هذا الأخير قد ابتعد عن ساحة الأداء العام، ولم يعد يمثل شيئاً مذكوراً على الأقل في الوقت الحالي، وترفض أطراف في (FLN) ما تتهم به من أنها عمدت إلى تصفية كل المحسوبين على بن فليس، إلا بعض الاستثناءات التي إما لعبت دوراً مزدوجاً في السابق، أو أنها كانت تحمل العصا من الوسط.^{١٤}

هذا وسجلت حالات عديدة لأفراد انشقوا أو انصاعوا وراء تحقيق مصالح شخصية للترشح مع أحزاب أخرى، وترشحت شخصيات أخرى رفضاً لمنطق الوصاية، أو ما يسمى "الديمقراطية الوصائية Tuleary Democracy" على اعتبار أن القواعد ورغم كونها تمارس دورها في تصعيد الأسماء، إلا أن القيادة المركزية هي من يقوم بعملية التصفية (Filtration) لاعتبارات كثيرة تعتمد في أحيان على الولاء والطاعة !

لا شك أن البناء السياسي للحزب ودرجة ديمقراطيته الداخلية عامل حازم في تحديد أداء الحزب وكفاءته السياسية.

ولقد أثبتت الدراسات وجود علاقة وطيدة بين مستوى تطور التنظيم الحزبي وإمكان قيام حكومات على أسس إنتخابية نزيهة وتنافسية، بهذا الصدد يرى "Huntington" أن أي

١٤ - سارت الأغلبية الأغلانية داخل الحزب خلال الحرب التي اندلعت داخل بيت الحزب العتيق عام ٢٠٠٣، حين عقد الحزب مؤتمره الثامن تحت قيادة أمينه العام السابق "علي بن فليس" مع الأمين العام السابق، لأن الهمسات نقلت بأن الجيش سيسير مع بن فليس ضد بوتفليقة، أما الأقلية داخل الأفلان فقد قررت تأسيس حركة تصحيحية أخذت تكبر شيئاً فشيئاً خاصة بعد مغادرة وزراء بن فليس بالحكومة، وتعيينهم بوزراء آخرين محسوبين على الحركة التصحيحية، واستمر الصراع والصدمات أشهر طويلة، حتى دقت ساعة الفصل حيث فوجئ الجميع بالنتائج المذهلة والتي أعلن عنها بساعات قليلة بعد غلق مكاتب الإقتراع، وما كان مجرد إشاعات تحول إلى حقيقة صادمة، بوتفليقة اكتسح الإنتخابات وبن فليس سقط سقوطاً مدوياً ووجد الحزب نفسه أكبر الخاسرين في هذه المعركة !! اقرأ للاستزادة:

- كمال زاويت، الحزب العتيق يعاني انفصاماً في الشخصية، المسكوت عنهم في أزمة الأفلان، الخبر الأسبوعي. العدد ٤٢٦، من ٢٨ أبريل إلى ٠٤ ماي ٢٠٠٧، ص ٦.

إنتخابات جديدة تحتاج إلى مستوى معين من التنظيم السياسي، لأن المشكلة ليست في إجراء الإنتخابات وإنما في تكوين التنظيمات القادرة على الإشراف على عملية الإنتخابات.^{١٥} ولا شك أن المشاركة في العملية الإنتخابية بأحزاب تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية أو تعيش حالات انقسام كفيلة بتكريس وضع قائم سابق، ولا يمكن أن ينتظر منها عملية ديمقراطية حقيقية (Democratization) بل في أحسن الأحوال سيسمح بظهور لأنظمة ديمقراطية مقيدة (Limited Democracy) أو شبه ديمقراطية (Semi Democracy) أو أنظمة أقل ديمقراطية (Less Than Democratic).

إن عدم وجود ديمقراطية داخل الأحزاب هو أحد المبررات للنتائج الأخيرة وبروز فئة أخرى (فئة المترشحين الأحرار والتي بلغت ٣٣ مترشحا استطاعوا أن يفتكوا مقاعدهم بالبرلمان الحالي)، وهم بذلك قد يساهمون فيما أخفقت الأحزاب الكبرى في إنجازها، بمعنى بعث ديناميكية جديدة، ولكن شريطة توفر برامج فعالة وكفؤة، وهي سابقة أولى في تاريخ الإنتخابات العربية وفي الممارسات السياسية العالمثالية المعاصرة.

هذا وقد سجلت في هذه الإنتخابات هجرات سياسية ما بين الأحزاب وخروج من أحزاب ودخول في قوائم حرة^{١٦}، ولم تسلم الأحزاب القوية مثل حزب الأرندي (التجمع الوطني الديمقراطي) الذي يعرف بحزب الإدارة من مثل هذه الإنشقاقات، وهو الذي اغترف سابقا من قوائم الفارين من حزب جبهة التحرير الوطني في تشريعات ٥ جوان ١٩٩٧، حيث فاز في هذه الإنتخابات بـ ١٥٦ مقعدا أي بنسبة ٣٣.٦٦% وفي محليات ٢٣ أكتوبر ١٩٩٧ بأغلبية المقاعد بـ ٥٥.١٨% على مستوى البلديات و ٥٢.٤٤% على مستوى الولايات.

في هذه الإنتخابات وبعد عشر سنوات وجد الأرندي نفسه وهو المصطلح الثاني في التحالف الرئاسي عرضة لظاهرة الإنشقاقات والاستقلالات الجماعية سواء أكان ذلك خلال تشريعات ١٧ ماي ٢٠٠٧ واستمر ذلك حتى بعد الإنتخابات^{١٧}، وأعاد للواجهة أهمية الحديث عن أحزاب البرامج وأحزاب الأشخاص وأحزاب التعبئة.^{١٨}

١٥- السيد أبو ضيف أحمد، المشاركة السياسية في الفقه السياسي المعاصر، مجلة عالم الفكر. الكزيت، العدد ٠٣، المجلد ٣٠، يناير-مارس ٢٠٠٢، ص ١٦٤.

١٦- في ولاية "ورقلة" بالجنوب الشرقي الجزائري شهدت تنقلات ما بين الأحزاب، إذ فضل رئيس سابق لفريق رياضي التموقع في حزب التحالف الوطني الجمهوري (رضا مالك) بعد أن تم اقصاؤه من حزب التجمع الوطني الديمقراطي بقيادة (أويحيى)، كما ترشح أحد الأساتذة الجامعيين في قائمة حرة بعد أن تمرد على حزبه القديم FLN، وهذه الظاهرة شكلت ممارسة وطنية... يدعو الباحث إلى جعلها محور لدراسات سابقة لأنها بكل المعايير سلوك غريب ناتج عن غياب ثقافة سياسية مدنية وضعف التزام تنظيمي.

١٧- من الظواهر الغربية والتي لاحظها المتتبعون لأداء حزب الأرندي (أويحيى) ظاهرة الخلافات الداخلية، بهذا الصدد نقرأ في العدد الصادر من جريدة الشروق اليومي عدد يوم ٢٠٠٧/٠٥/١٣، بيانات متضاربة متعلقة بهذا الحزب أحدهما يزكي قائمة ولاية الوادي (وهي ولاية بالجنوب محادية

وشهدت حركة مجتمع السلم التزاما تنظيميا كثيرا لأفرادها بحكم إتباعها لنظام رتبوي صارم قائم على عملية التصعيد من القواعد، ونظرا لإتباعها المنهج الإخواني القائم على عناصر الولاء والجنديّة والطاعة والتربية، وقد لوحظ رضا القواعد بالنتائج المحققة في هذه الإنتخابات، على خلاف تذرهم من التشريعات السابقة، ويعاب على أداء حركة حماس كونها تبنت خطابا يمثل امتداد لخطاب السلطة، وهو ما ترفضه الذهنية الجزائرية في عمومها التي تتحمس لنداءات القطيعة مع الماضي، وتبدو قيادة حماس راضية نسبيا عن أداء الحركة لكونها تتبنى معادلة "السلطة المعارضة" و"المعارضة السلطوية"، هذا وقد شهدت حركة "حمس" انشقاقات نسبية، إذ لوحظ ترشح بعض أفرادها في قوائم حرة، ولكنها بقيت حالات محدودة.

ويتأكد مع مرور الوقت أهمية انتهاج الأدوات الديمقراطية لضمان تماسك الحزب داخليا، ولكي تتحقق الديمقراطية داخل الأحزاب يجب توفر الشروط التالية:

١. قبول الحزب لوجود غيره من الأحزاب وضبط فكرة ومنهجه وبرنامجه في ضوء حق الرأي والمصلحة الأخرى في التمثيل دون اقتضاء، بما في ذلك حق التنافس للوصول إلى السلطة وتداولها سلميا بين الأحزاب وواجب الدفاع عن حق الأحزاب الأخرى في الوجود والتعبير.

لتونس) ممضاة باسم المؤسسين المنتخبين وأعضاء الأسرة الثورية بالأرندي، وهي تدعو لمقاطعة قائمة الأرندي والإنتخابات على قائمة FLN، وهذا محتوى النداء:

«نحن الأعضاء المؤسسون الأوائل للتجمع الوطني الديمقراطي لولاية الوادي والمختبون المحليون وأعضاء الأسرة الثورية، نعلن رسميا عن تيرنة ذمتنا من قائمة الحزب المشاركة في تشريعات ١٧ ماي ٢٠٠٧ بولاية الوادي، والتي تم وضعها بطريقة سرية واحادية ومشبوهة، دون استشارة القواعد والهياكل الحزبية، كما نتحفظ على وجود من كان يتعامل مع الاستعمار الفرنسي في هذه القائمة، وعليه وما دامت قيادة الحزب لم تستجب لندائنا وصرختنا المدوية بضرورة الإسراع بإصلاح هذا الخلل الخطير، قلنا ننتبرا من هذه القائمة، ونعلن جميعا دعما لقائمة الكفاءات التي اختارتها جبهة التحرير الوطني بالوادي، وتدعو بالمناسبة كافة المواطنين والمناضلين المخلصين وأعضاء الأسرة الثورية إلى التصويت يوم ١٧ ماي على قائمة جبهة التحرير الوطني بولاية الوادي».

وبالمقابل نقرأ- وفي نفس الجريدة كأنه نداء تكذيبي- نداء بعنوان انتخبوا قائمة حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالوادي، فحوى هذا النداء: «الامين العام الولائي للتجمع الوطني الديمقراطي بالوادي السيد حسين سباق يضع بين أيديكم سكان ولاية الوادي قائمة إدارات نظيفة همها الوحيد خدمة المنطقة والوطن، يتصدرها عضو البرلمان الجزائري وعضو برلمان عموم إفريقيا حمى العروسي وابن وادي ريغ هباز خير الدين المدعو عمي الهادي، أنتم مدعون للتصويت على الحزب الذي أنقذ البلاد في العشرية السوداء وقف إلى جانبها في الوقت الذي كانت تتعرض الجزائر فيه للمؤامرات والمكائد من طرف الأعداء، فالتحية للرجال الواقفين والرحمة لشهداء ثورة نوفمبر والواجب الوطني».

ونترك للقارئ أن يتفحص في فحوى النداء مع ملاحظة أن النداء الأول جاء مصحوبا بصورة عبد العزيز بلخادم، والنداء الثاني مصحوبا بصورة اويحيى !!

١٨- يقصد بأحزاب الأشخاص تلك الأحزاب التي يكون الولاء فيها لشخص الزعيم باعتباره مؤسس الحزب وواضح برنامجه وموجه نشاطه، أما أحزاب البرامج فيقصد بها تلك الأحزاب التي تتبنى تصورا معيناً للحياة السياسية في ضوء أيديولوجية سياسية محددة وتمسك بشكل صارم بالبرنامج الذي تعده في هذه الأيديولوجيا للإطلاع أكثر راجع:

- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الإجماع السياسي. ج٣، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ١٣٧.

٢. تفضيل مبدأ تداول السلطة واعتماد نظام تمثيلي حقيقي يكفل لسائر الأعضاء المشاركة في صنع القرار.

٣. وجود نظام سياسي للتنظيم ينص على مختلف القواعد التي تضمن ممارسة الديمقراطية الداخلية في التنظيم مع اتصافه بالمرونة وقابلية التعديل والتطوير بصورة ديمقراطية تتناسب مع آراء أعضاء التنظيم.

٤. ممارسة حرية الرأي والتعبير الفردي والجماعي بحيث لا يصدر قرار في التنظيم إلا بناء على رأي الأغلبية.^{١٩}

وفي أتون المعركة الإنتخابية، وخلال حملة التشريعات شهدت الأحزاب استقلالات الأفراد في أحزاب كثيرة، مثل حزب العمال بقيادة لويضة حنون، وحزب حركة الوفاق الوطني فضلا عن حزب التجمع الديمقراطي.^{٢٠} ويبدو سلوك الاستقلالات أو ثقافة الإنشقاق والتشردم السياسي - جزء من الثقافة السياسية للنخبة الجزائرية.

١٩- للاستزادة أكثر يطالع:

- لي خليفة الكواري وآخرون، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت ٢٠٠٤، ٤٨٠ صفحة.

٢٠- عند الحديث عن الاستقلالات الجماعية وخلال الحملة التشريعية الأخيرة وعلى سبيل المثال لا الحصر أقدم ست مترشحين من قائمة حركة الوفاق الوطني بمدينة (المدية) مدعومين بأربعة مستخلفين على الانسحاب من قائمة الترشح، مبررين ذلك بثلاث خروقات، مضمونها في بيان الانسحاب الذي تم توجيهه إلى والي الولاية، متهمين جهات في أعلى هرم الحزب بالتلاعب والمتاجرة بالتعويضات على حساب المشاركة الجديدة في التشريعات، كما اتهموا متصدر قائمتهم بالتواطؤ مع أطراف مسؤولة، وفي حزب العمال قدمت مناضلتان وعضو في المجلس الشعبي الولائي للعاصمة عن حزب العمال استقالتهما قبل الانتخابات وذلك يوم ٢٠٠٧/٠٥/١٤ لأسباب تنظيمية وسياسية، كما أعلن ١٢٥ مناضلا من حزب الأرندي من دائرة الأربعاء (ولاية البليدة) يوم ١٣ جوان (أي بعد الانتخابات بحوالي شهر) ووجه هؤلاء الأعضاء رسالة إلى الأمين العام (أحمد أويحيى) احتجاجا على تشكيل مكتب مواز أثناء التشريعات الأخيرة التي مني فيها الأرندي بهزيمة وصفوها بالكارثية، وللإشارة فإن الأرندي لم يحصل على أي مقعد في ولاية البليدة في التشريعات الأخيرة، كما أن هذه الاستقلالات الجماعية بمكتب الأربعاء سبقتها استقلالات لمنسقي ولاية قسنطينة وعين الدفلى وتلمسان وبسكرة والبليدة بسبب النتائج الهزيلة للتشريعات، وقد خيرهم أويحيى بين تقديم الاستقالة أو الإقالة، وذلك أثناء لقاءهم في آخر اجتماع لمنسقي الحزب في نهاية مايو الماضي.

تطالع في يوميات الخبر ١٣ جوان ٢٠٠٧، الشروق ٠٧ ماي ٢٠٠٧، الخبر ١٥ ماي ٢٠٠٧.

أيدولوجيا التشطي داخل الأحزاب:

تنتج أيدولوجيا التشطي والانقسامات الداخلية - على ما يبدو- إلى غياب أو عدم فاعلية التكامل السياسي بين الصفوة الناظمة للعمل السياسي داخل الحزب و جماهيرها. يشير مفهوم التكامل السياسي إلى "حالة التماسك التي تسود المجتمع من الناحية السياسية، ويبرز ذلك في ارتفاع درجة التفاعل السياسي المتبادل بين أعضاء المجتمع نتيجة الموافقة لا القهر".^{٢١}

وبتعبير آخر هو تجاوز الفجوة القائمة بين الصفوة والجماهير على المستوى الرأسي من خلال تطوير عملية سياسية متكاملة ومجتمع سياسي يسمح بالمشاركة السياسية من ناحية والإقلال من التوترات والفجوات الثقافية والإقليمية على المستوى الأفقي عن طريق إيجاد مجتمع سياسي محلي متجانس من ناحية أخرى.^{٢٢}

ينبغي القول -ومن خلال ملاحظات الباحث وتتبعه لمجريات الحملة الانتخابية- أن قواعد الكثير من الأحزاب السياسية تشعر بغياب ظاهرة التكامل السياسي بين المستويات المختلفة المكونة لأنظمتها الداخلية، وتتجلى نتائج هذه المظاهر فيما يلي:

- أحساس الأفراد المنتمين حزبيا بعدم إشراكهم في إعداد قوائم المرشحين وإعداد المشاريع، وهو ما عزز لديهم شعور اللانتماء (Un Attachement) واللامعيارية (Normlessness) والهامشية (Marginality).
- تنامي إحساس القواعد الحزبية بأنهم مجرد وعاء تصويتي وأنهم مطالبون بالتصويت والدعاية لأحزابهم السياسية تحت مبرر الإلتزام الحزبي والتنظيمي، مع العلم أن السلوك التصويتي-كثير ما يرتبط- في دول العالم الثالث بالانتماء الأسري والطبقي والعشائري للناخب، وقد يصبح التصويت في بعض الأحيان نوعا من السلوك غير الرشيد والقائم على معايير المجاملة.
- بروز مظاهر جعلت الأحزاب -خصوصا الصغيرة والمجهرية- مجرد أوعية لأصحاب المصالح والمطامع الشخصية، وبهذا الصدد لوحظ أن الأحزاب الصغيرة باعت رؤوس القوائم للمرشحين الذين لا علاقة لهم بها، ومع ذلك فإن وزارة الداخلية لم تنتج عمليات الشراء الذي مارسته هذه الأحزاب في أهم عملية سياسية، فما قيمة هذا الحزب

٢١- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٧٨، ص ٢٢١.

٢٢- السيد عبد الحليم الزيات، المرجع السابق، ص ١٣٥، نقلا عن:

- J.S.Cole, on and C.G.Rosberg. Jr (eds). Political Parties and Political Integration in Tropical Africa. University of California Press. 1966.p9.

الذي يبيع الترشح للبرلمان بواسطة (شبه تجمع أفراد يسمى حزبا)؟ بل تعدى الأمر إلى أن بعض هذه الأحزاب باعت العضوية في اللجان المستقلة لمراقبة الانتخابات على مستوى كثير من الولايات.^{٢٣}

أوردت دراسة تتبعية صعوبة معرفة الوعاء التصويتي الذي يمكن أن يصب لصالح الأحزاب السياسية وصعوبة إحصاء الأصوات الممنوحة لكل حزب يرجع إلى:^{٢٤}

أ. لا يمكن ضمان أصوات المناضلين بأنها ستوجه حصريا للحزب المنتمية إليه رسميا وببطاقة الإنخراط فاحتمالات "الخيانة" وتغيير الهدف والمعسكر الانتخابي تبقى قائمة حيث لا يستبعد تصويت مناضلين في أحزاب معينة لفائدة أحزاب أخرى، إما انتقاما لخلفيات معينة، وإما في سياق دعم ومساعدة مترشح من العائلة أو صديق ترشح في حزب آخر.

ب. أصوات المتعاطفين والمناصرين تبقى هي الأخرى رقما غامضا في المعادلة الانتخابية حيث أثبتت التجارب، أن هؤلاء الناخبين يعلنون ولاءهم لحزب أو مترشح معين أثناء الحملة ثم يوم الاقتراع يمنحون أصواتهم لأحزاب ومترشحين آخرين.

ج. غياب أرقام حقيقية صحيحة حول مناضلي الأحزاب مما يجعل التكهن بالوعاء الانتخابي لكل حزب مهمة مستحيلة، خاصة وان اغلب التشكيلات السياسية لا تعترف بعدد الفارين والمستقلين منها، وتصر على التصريح بهم كمناضلين مع الاكتفاء بفصلهم داخليا دون شطبهم من قائمة المناضلين علنيا وأمام الملأ.

د. من الصعوبة بمكان الاستناد إلى كثافة الحضور أثناء المهرجانات الجماهيرية التي ينشطها قادة الأحزاب أثناء الحملة الانتخابية لأن عدد مهما من هؤلاء هم فضوليون وفرضيون وأشخاص لا علاقة لهم بالأحزاب السياسية.

هـ. جزء مهم من المشاركين في تجمعات الحملة لم يتوجه يوم الاقتراع إلى مكاتب التصويت بدوافع من بينها انسداد شهيته الانتخابية بعد إتمامه من طرف الأحزاب والمترشحين بخطابات ومصطلحات تكشف طمع أولئك ونصبهم واحتيالهم الانتخابي.

و. لا يمكن تأمين أصوات الناخبين الذين سينتخب بدلهم ممثلوهم بالوكالة، فقد يطلب ناخب من صديقه أو أخيه أو زوجته أو ابنه أن يصوت مكانه لفائدة حزب أو مترشح معين، وإذا بالوكيل يختار مترشحا آخر يراه الأحسن.

٢٣- كتب أحد مراسلي جريدة الخبر في ولاية صحراوية أن العضوية في هذه الولاية بما مقداره ٢٠ ألف دينار جزائري، طالع يومية الخبر ٢٩ أبريل ٢٠٠٧، ص ٢٣.

٢٤- جمال لعلامي، تخوفات من تحول عملية الاقتراع، جريدة الشروق، ١٥ ماي ٢٠٠٧، ص ٧.

ز. العديد من أصوات المناضلين والمآزرين ستضيع بسبب المقاطعة والامتناع والتصويت العقابي والأوراق البيضاء وكذا الأصوات الملغاة وغير القانونية إثر الأخطاء المرتكبة أثناء عملية الإدلاء بالأصوات.

وما يمكن استخلاصه مما سبق السلوك التصويتي الجزائري لا زال في حاجة إلى دراسة عميقة والحال نفسه بالنسبة لظاهرتي الديمقراطية الداخلية وظاهرة الإنشقاق والإنشطار الحزبي. ولمعرفة أسباب الإنشقاق كظاهرة سياسية^{٢٥}، تعيشها الأحزاب السياسية في الجزائر لا بد من الاهتمام بالأبعاد الأكثر شمولية ذات الارتباط بالمجتمع ثقافة وتاريخا، دون إهمال الأبعاد السوسيولوجية الأخرى، المرتبطة بالظرف الاقتصادي الاجتماعي ونوعية الحزب لا من الناحية العقائدية فقط بل من الناحية الاجتماعية كقاعدة ومنحدرات اجتماعية.^{٢٦}

ويبدو أن ظاهرة الانشقاق السياسي تحولت جزءا لصيقا بالثقافة الجزائرية وهو ما انعكس على الحياة الفكرية والأدبية.^{٢٧} هذا وتشير الأدبيات التنموية إلى وجود علاقة تلازمية بين تشكيلة الأحزاب وبنائها من جهة وعملية التنمية السياسية وبشكل وثيق.

٢٥- في الانتخابات التشريعية لسنة ١٩٩٧ حدثت هجرة سياسية ملحوظة لعدد كبير من مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني إلى التجمع الوطني الديمقراطي الذي فاز بأغلبية مقاعد البرلمان، وحدثت هجرة معاكسة للبعض في انتخابات ٢٠٠٢، وقد حدثت انشقاقات داخل الأحزاب وخلال التجربة الديمقراطية الجزائرية، ومن بين الأحزاب التي عرفت هذه الظاهرة حزب الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر (MDA) والتي كان يرأسها الرئيس الأسبق أحمد بن بلة، والحال نفسه بالنسبة للحزب الوطني للتضامن والتنمية (PNSD) الذي كان يقود سابقا بن شريف، إذ حدثت خلافات على من يتولى رئاسة الحزب، نفس المصير شهده الحزب الاجتماعي الديمقراطي الذي انشطر بدوره إلى فرعين، قيادة بزعامة "حميدي خوجة"، وقيادة بزعامة "عجريد" ! ولا زال حزب النهضة الذي تحول إلى فرعين (الإصلاح) و(النهضة) يعرف نفس المشاكل لحد كتابة الأسطر، وإن كانت المشكلة الأكبر لدى حزب الإصلاح بفعل تنازع قيادتين تاريخية بقيادة "جاب الله" وأخرى بزعامة "بولحية".

٢٦- عبد الناصر جابي، الإنشقاق والثقافة السياسية، جريدة الخبر الأسبوعي، العدد ٨١، ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٤.

٢٧- كتب أحد المعلقين حول الإنشقاق الذي يطبع الحياة الفكرية والثقافية بالجزائر «تبدو كلمة إنشقاق هي التعبير الأمثل لوصف حال الثقافة الجزائرية في لحظتها الراهنة، ثقافة في انشقاق دائم على نفسها، هذا الانشقاق يراه آخرون (تعدد) لابد منه، ويبدو أن الشباب الذين خرجوا في ١٩٨٨ مطالبين بالخير والحرية قد زلزلوا قيما كثيرة كانت راسخة أهمها (الأحادية)، كان اتحاد الكتاب هو الكيان الوحيد المعبر عن الثقافة هناك، وكان هذا الأمر متوافقا تماما مع ثقافة الحزب الواحد، بعد التعددية التي أحدثتها مظاهرات ١٩٨٨ بدأت تنشأ كيانات جديدة، ظهرت جمعية الجاحظية التي أسسها يوسف سبتي والطاهر وطار ضمت مجموعة من الكتاب، ومن هذه المجموعة انشقت رابطة ابداع الثقافية التي لم تستمر كثيرا أيضا حيث غادرها عدد كبير من الكتاب بعد أن شعروا بسيطرة تيار إسلامي محافظ عليها، ومنها تكونت رابطة كتاب الاختلاف التي تديرها الآن آسيا موساوي وبشير مفتي، وانشق منها أيضا جماعة شعرية أرادت تأسيس بيت الشعر بالجزائر، ولكنها واجهت صعوبات في الإعلان عن نفسها بسبب قانون الجمعيات الأهلية، ليستقر الأمر في يد الشاعر بوبكر زمال الذي أعلن مؤخرا من جانبه تأسيس جمعية البيت للشعر تضم عددا من الشعراء من ذوي الاتجاهات الجديدة في كتابات القصيدة، وعنها صدرت انطولوجيا للشعراء الشباب، ولا أحد يعرف الإنشقاق القادم سيكون متى ومن أي جماعة»، أنظر:

- محمد شعير، الجزائر ثقافة تبحث عن نفسها، دورية أخبار الأدب، مطابع أخبار اليوم، العدد ٧٠٦، الأحد ٢ من محرم ١٤٢٨ هـ الموافق لـ ٢١ يناير ٢٠٠٧، ص ١٧.

فالحزب يعتبر أحد نتائج العملية السياسية، ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها وبالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها ومن هنا كان الإرتباط والتأثير المتبادل بين الحزب والتنمية السياسية أمرا مؤكدا لا مرأى فيه أيا كانت الزاوية التي ينظر إليه منها، فالتنمية السياسية تنطلق من أيديولوجيا سياسية معينة وتتغيا تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية والبنائية والوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية والعملية السياسية ككل تقتضي بالضرورة وجود الحزب كمنظمة سياسية تناط بها منفردة أو متعاونة مع غيرها من المنظمات السياسية أو شبه السياسية مهمة التبشير بهذه الأيديولوجيا والقيام بعملية التعبئة الإجتماعية اللازمة لحشد الجماهير وراء الأهداف والتوجهات السياسية والسلوكية.^{٢٨}

وإن كان حال الأحزاب السياسية في الجزائر على نحو سبقت الإشارة إليه، فإن عملية التحديث والتنمية السياسية تصبح قضية مستعصية !

الاتصال السياسي وحلقات التعبئة في الإنتخابات الجزائرية:

يمثل الاتصال بمختلف آلياته ووسائله أداة فاعلة بالنسبة للنظام السياسي بشكل عام وللتنمية السياسية تحديدا، وقد تجندت الأحزاب السياسية خصوصا أحزاب التحالف الرئاسي والأحزاب المشاركة في العملية الإنتخابية لتوظيف كل وسائل الاتصال لتأكيد صيغ الشراكة السياسية، والتي أخذت في مجملها شكل "مشاركة التأييد" و"مشاركة التعبئة" لبرنامج وسياق إنتخابي تسويقي معين.

يعتبر التسويق السياسي عند بعض علماء الاتصال عملية متداخلة إذ يمثل مفارقة وتناقضا (Le Marketing Politique présent un paradoxe)^{٢٩}، ويعتبر في الوقت الحالي بمثابة الدعامة الأساسية في الاتصال لكونه النوع الأكثر فعالية، وتوجه له عادة إهماله ومساسه بالجانب الأخلاقي (La Plan éthique) لكونه يوظف وعودا كاذبة في أحيان كثيرة تتجاوز حجم إمكانات المترشح السياسي، وبالتالي يضع الناخب في خاتمة المخدوعين أو المغرر

٢٨- السيد عبد الحليم زيات، مرجع سابق، ص ١٥١.

وللاستزادة أكثر حول طبيعة الحزب وعلاقته بالتنمية والدمقرطة يراجع ما يلي:

- نظام بركات، الحزب السياسي في ظل النظام الديمقراطي، ضمن مؤلف جماعي بعنوان: المرشد إلى الحزب السياسي. عمان: دار سندباد للنشر، آذار ١٩٩٥، ص ٣٧-٥٦.

- طالب عوض، هيكل الحزب الداخلي والديمقراطية الحزبية، نفس المرجع السابق، ص ٦٥-٧٤.

- حسين جميل، نشأة الأحزاب السياسية. ط١، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٤، ص ١١-٣٦.

- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التغيير الإجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية: دراسة في علم الغمجام السياسي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٨.

٢٩- Ouvrage Collectif. La Nouvel Espace Public. Gilles Achaches le Marketing Politique. Paris: 4ème Edition du CNRS. 1989. p 119.

بهم، ويعتبر "David dominique" أن هدف التسويق السياسي يتحدد أساسا في الحصول على قناعات أكبر عدد من المناضلين، والتحصل على مساعدات مالية، وعلى انخرافات عن طريق الحزب، وتوضيح كل الوسائل الضرورية لخدمة هذه الأهداف التي توضع مسبقا وتكون بناء على تطلعات الرأي العام.^{٣٠}

ومن خلال تتبع لمجريات الانتخابات التشريعية الأخيرة يمكن الوقوف على توظيف مختلف أدوات الاتصال السياسي والتسويق السياسي بشكل لا يعزز عملية التنمية السياسية - من المنظور المؤسسي النظامي- إذ أن أغلب الأحزاب ركزت على الوعود وأغفلت الجانب الملموس، المتمثل أساسا في صياغة برامج متكاملة تتجاوز آلام المرحلة السابقة، إذ ظهرت الخطابات في مجملها بمثابة رجوع صدى Feed Back لخطاب حول ضرورة تجاوز المرحلة السابقة والتي تم تجاوزها فعلا وذلك بتوفر ظروف اقتصادية واجتماعية جديدة.

أولاً: توظيف الروابط العشائرية وتجميد حركية المجتمع المدني: تحولت معظم منظمات المجتمع المدني خلال الانتخابات التشريعية إلى أدوات لتجميع الريع الانتخابي وآليات لتسويق برامج حزبية معينة، وهو ما يشكك في صدقية برنامجها ووثوقية وجودها أصلا ومعروف أن لمختلف الأحزاب السياسية أذرع في المجتمع المدني الجزائري، سواء أكان ذلك في شكل نقابات طلابية أو جمعيات ذات طابع خدماتي خيري وثقافي، وجاء كثير من خطاب هذه الجمعيات ليعزز خطاب الرئاسة ويرفع من هامتها السامقة على حساب الترويج لمبادئ حزبية، ويلاحظ أن جزء من الحركة الجمعوية تابع للسلطة وجزء آخر يقع تحت استقطاب الأحزاب الأخرى خصوصا المقربة من السلطة وهو الأمر الذي جعلها تهمل القضية أو الموضوع الأساسي الذي أسست من أجله، ودفع بها إلى التخلي عن برامجها وعدم تطوير ميادين تدخلها، فمن كوادرها من أصبح مناظلا حزبيا، بعد أن هيئت له ظروف ممارسة العمل السياسي.^{٣١} وتبين المتابعة للظاهرة الانتخابية للتشريعية مرهنة كبرى خصوصا لدى الأحزاب الكبرى أو لقوائم الأحرار على الروابط العروشية والقبلية^{٣٢}، بل إن في كثير من الولايات عجزت بعض أحزاب التحالف الرئاسي عن الظفر بمقعد في البرلمان الجديد.^{٣٣}

30- Dominique David. Le Marketing Politique. Paris PUF. 1978. p 06.

٣١- جيلالي عبد الرزاق وبلعادي إبراهيم، الحركة الجمعوية في الجزائر: هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي، المستقبل العربي، العدد ٣١٤، أبريل ٢٠٠٥، ص ١٤٩.

٣٢- وهذا ما حصل في بعض الولايات التي لازالت تحكمها علاقات القرابة والعروشية مثل: ولاية الجلفة، تيزي وزو، ورقلة، الأغواط، تبسة، أدرار...

ثانياً: يلاحظ أن الأحزاب السياسية كان يعوز خطابها مضمون المأسسة، وأنها اكتفت بمشاريع التعبئة، وأفكار فضفاضة عملت من خلالها الأحزاب على تحريك الكامن من الأحاسيس والمشاعر لدى الناخب الجزائري، فحزب التجمع الوطني الديمقراطي بنى مشروعه تحت شعار "أمل وعمل لضمان الاستقرار الوطني"، وذلك من خلال وثيقة تضمنت ١٤٠ مقترحا، أما حزب العمال فحافظ على خطه الثروتسكي الداعي إلى الحفاظ على مؤسسات القطاع العمومي وخيرات البلاد من خلال شعاره في الحملة "دفاعا عن السيادة عن الوطنية" والتي بلورها في ٢٠ التزاما للدفاع عن السيادة الوطنية في كل مجالاتها.

من جهتها حافظت حركة حماس على خطها السياسي التصالحي والذي حمل شعار "التغيير الهادئ"، وأصر التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية أن يبقى على نفس شعار "الجزائر قبل كل شيء"^{٣٤}، بينما اختارت جبهة التحرير الوطني بناء ما خربته سنوات الأزمة من خلال شعار "اليد لإعمار جزائر الغد"، أما الجبهة الوطنية الجزائرية فاكثفت بالتلويح بالعلم الوطني شعارا لها "العلم رايتنا" وركزت حركة النهضة من جهتها في حملتها على ظاهرة الفساد واختارت شعار "لا للفساد وفقدان الأمل".

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة ما يلي:

- ارتفاع نبرة الروح الوطنية بالعودة إلى الماضي وتوظيف الشرعية التاريخية والرموز الوطنية في زمن بدأ الجزائريين يضيقون ذرعا بمثل هذا الخطاب.^{٣٥}
- العزف عن وتر الأزمة الجزائرية التي تناستها نسبة كبيرة من الشعب الجزائري بفضل قوانين ومواثيق السلم والمصالحة والعفو الرئاسي.
- استبعاد الحديث عن قضايا حساسة مثل قوانين الأسرة والجنسية، وأبعاد أزمة القبائل التي مست قوة الدولة وهيبته في العمق (أزمة التغلغل)، وقرار وزارة التربية الوطنية

٣٣- في ولاية غرداية ذات الخصوصية الثقافية والعشائرية لم يتحصل حزب FLN و RND على أي مقعد، وتم اقتسام المقاعد بين قوائم الأحرار المصممة وفق نمو عروشي مدروس، وظفرت حركة حماس بمقعد واحد (وزير واحد له تجارب مع المنقطة)، ولم يستطع RND أن يظفر على سبيل المثال بأي مقعد في ولاية عين الدفلى والأغواط، وتناست المقاعد (١٤) في ولاية تيزي وزو الأمازيغية RCD بـ ٠٧ مقاعد، و FLN بـ ٤ مقاعد، و RND بـ ٠٣ مقاعد، ولم يتحصل الضلع الثالث في التحالف الرئاسي حركة حماس في هذه الولاية على أي مقعد!، إن قراءة بسيطة لنتائج الانتخابات الوطنية يؤكد المسار العام للتوجه العشائري في تصميم القوائم الانتخابية.

٣٤- الشروق اليومي، عدد خميس ٢٦ أبريل ٢٠٠٧، ص ٧.

٣٥- عندما يضيق الحاضر والمستقبل ببعض الساسة الجزائريين بلجأون إلى الماضي الجزائري الثوري المجيد ويستحضرونه في خطاباتهم، حتى أن المجتمع والمتنوع يكاد ينطق: هل نحن أمة يحكمها أمواتها!.

إسقاط شعبة التربية الإسلامية كشعبة قائمة لامتحانات في البكالوريا وقوانين المحروقات !

• جاء خطاب أحزاب التحالف الرئاسي بشكل عام متناغما متصلحا ومسائرا لخطاب رئيس الجمهورية، باستثناء همسات من هنا وهناك كدعوة أبو جرة إلى تعزيز سياسة التداول ورفض سياسة التدوير، والكف عن الحديث باسم المجاهدين وأبناء الشهداء، ونداء أويحي المحذر من الاستغلال والمتاجرة بالمصالحة الوطنية^{٣٦}، وأما خطابات الأحزاب الأخرى فلم تشكل استثناء سياسيا من السياق العام للخطابات التسويقية، باستثناء نداء دعا من خلاله رئيس حزب (عهد ٥٤) فوزي ربايعين في تجمع نشطه بقاعة سينما الكواكب بالجلفة إلى رفع حالة الطوارئ، وأكد أنه ضد تعديل الدستور، داعيا المواطنين إلى عدم المشاركة في تعديله، واستطرد أنه ضد ترشح الرئيس لعهدة ثالثة، وحسب فلسفة "رباعين" فإنه حان الوقت للخروج من دائرة المملكة إلى التداول على السلطة.^{٣٧}

عموما يمكن القول أن الأحزاب المشاركة في الحملة وظفت جميع وسائل التسويق، وأدخلت حركات المجتمع المدني^{٣٨} وتجمعات الزوايا والإمامة، ونقابات الموظفين في الترويج لسياق فكري وأيديولوجي معين، وفي بعض الأحيان تم توظيف المعطى التاريخي والعلاقة القائمة على المد والجزر بين الجزائر وفرنسا لدغدغة مشاعر الجزائريين تجاه قضايا تاريخية، وبالتالي توظيف المقرب التاريخي في أتون الترويج والتعبئة الانتخابية.

٣٦- الشروق اليومي ١٢ ماي ٢٠٠٧، ص ٦.

٣٧- يمكن اعتبار حزب (عهد ٥٤) بأنه من الأحزاب الصغرى، وقد استطاع أن يظفر في هذه الانتخابات بمقعدين، غير أنه بخطابه هذا يعتبر الاستثناء !

٣٨- يفترض من حركات المجتمع المدني أن تكون أداة لتحقيق الأهداف التالية:

- حماية حقوق المواطنين وتسهيل اتصال الأفراد بالحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- تشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسات العامة، وإيجاد مداخل للموارد العامة هذا فضلا على مراقبة التعسفات الاجتماعية ودورها في عمليات المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد.
- تساعد على تبديد العقبات أمام الفعل الجماعي بمأسسة (Institutionalising) التفاعل الاجتماعي، محاربة الإنهائية، تشجيع الثقة، تسهيل التعاملات السياسية والاقتصادية.
- المساهمة على تدفق المعلومات وتوفير الفرص والخدمات للمواطنين، للاستزادة أكثر بطالع:

- UNDP. Public Sector in Developing Countries: Issues Leasons and Future Directions. Ottawa: Instioute on gouvernace. 2000.p6.

نتائج تشريعات ٢٠٠٧ واستشراف المستقبل: أزمة المشاركة

تعتبر المشاركة السياسية جوهر الممارسة الديمقراطية، إلا أن تحقيقها على صعيد الواقع العملي يتطلب توفر المؤسسات اللازمة لضمان مشاركة سياسية فعلية، وعلى أساس التناسب بين درجتي المؤسسة السياسية والمشاركة السياسية يجري التفريق بين الأنظمة السياسية، فإذا نجح المجتمع في تكييف المؤسسات السياسية مع مستوى المشاركة السياسية، اتجه إلى أن يصير نظاما سياسيا مشاركا حيث ترتفع درجة المؤسسة السياسية مما يسمح بأعلى درجات المشاركة السياسية، أما إذا فشل في عملية التكييف فإنه يتحول إلى نظام بريتوري جماهيري يقوم على التعبئة على حساب المشاركة.

فهل أن سبب المشاركة التصويتية المتدنية في تشريعات ٢٠٠٧ بالجزائر تعود إلى ضعف المؤسسات، وتزايد معدلات التعبئة والخطاب على حساب عملية إنجاز البرامج؟ هل أن الثقافة السياسية المتحكمة في الضمير الجمعي الجزائري وفي المخيال السوسيولوجي للناخب الجزائري، هي ما يسميه "Gabriel Almond" ثقافة المساهمة^{٣٩}، وهي تلك الثقافة التي تجعل المواطنين قادرين على التحكم بعمل النظام السياسي بوسائل مختلفة، ومنها وسائل التصويت العقابي، أو الإمتناع تماما عن ممارسة الآلية الانتخابية بتوظيف مختلف ميكانيزمات التنمية السياسية؟

قبل موضعة الإجابة في سياقها التحليلي نشير إلى نتائج الانتخابات الجزائرية والظروف التي أحاطت بمجالها العام.

تشمل الهيئة الجزائرية الناخبة للتشريعات الجزائرية ما مجموعه ١٨ مليون و ٧٦٠ ألف و ٤٠٠ ناخب، ولم يصوت يوم ١٧ ماي ٢٠٠٧ منها سوى ٦ ملايين و ٦٨٧ ألف و ٨٣٨، أي بنسبة مشاركة بلغت ٣٥.٦٧% مقابل ٤٦.١٧% في تشريعات ٢٠٠٢، وقد أحصت وزارة الداخلية إلغاء ٩٦١ ألف و ٧٥١ ورقة إنتخابية (حوالي مليون ورقة ملغاة)، حيث بلغت عدد الأصوات المعبر عنها ٥ ملايين و ٧٢٦ ألف و ٨٧ ناخبا بنسبة ٨٥.٦٢%، لماذا قاطع ١٢ مليون ناخب الانتخابات التشريعية (حوالي ٦٥%)؟ وما هي تفسيرات هذه المقاطعة؟

إذا كانت المشاركة السياسية^{٤٠} تعد مؤشرا هاما على مدى تخلف أو تطور البناء السياسي للمجتمع، ومن ثم يقال: أن المجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة في حين يتمتع المجتمع

٣٩- للاستزادة أكثر يطالع:

- Gabriel Almond and Sidney Verba. The Civic Culture: Political Abtitudes and Democracy in Five Nation. Princeton University. Press.1963. p10.

٤٠- حول مفهوم المشاركة السياسية يطالع للاستزادة أكثر:

الحديث بها، وإذا كانت ثمة فروق كثيرة بين هذين الصنفين من المجتمعات، فإن الفارق السياسي بينهما يتمثل في مدى وجدية المشاركة السياسية التي تتوافر لكل منها.^{٤١} هل يمكن بهذه المعايير تصنيف المجتمع السياسي الجزائري إلى مجتمع تقليدي قائم على الروابط العصبوية، وبالتالي فإنه لا يفقه كثيرا في الفضاء السياسي ومقتضياته؟ يوعز المحللون السياسيون ظاهرة العصيان السياسي الجزائري في البرلمانيات الأخيرة إلى عدة أسباب أهمها:

أولاً: ظاهرة العبث بأصوات المواطنين من خلال العبث بالأحزاب والعبث بالانتخاب ثم العبث بالبرلمان نفسه من خلال تغيير رؤساء المؤسسات البرلمانية بطريقة فجأة أحيانا وغير دستورية بالمرّة، وتحويل البرلمان إلى غرفة لتسجيل القوانين التي تشرع بالمراسيم، وقد لاحظ الكثير من متابعي جلسات البرلمان أنه تعقد جلسات مساءلة في ظل غياب شبه كلي لنواب البرلمان!

ثانياً: تدهور مستوى التمثيل السياسي للأحزاب داخل البرلمان عبر النواب من خلال تدخل قوى أخرى في تحديد قائمة المرشحين كالمال والجهوية والمواولة لخط سياسي محدد الوجهة.

ثالثاً: عدم احترام بنود الدستور بالروح وليس بالشكل في مسألتي الشرعية والمشروعية، فقد رأت السلطة أنها بالإمكان أن تقيم برلمانا بالصوت الرمزي، كما حصل في البرلمان السابق، عندما مثلت منطقة القبائل في البرلمان بنسبة لا تتعدى ١٠%، ومع ذلك لم تكثرث السلطة بهذا الأمر الخطير رغم أن الدستور لا ينص على إمكانية إقصاء ولاية من الولايات من التمثيل البرلماني.^{٤٢}

رابعا: يرى آخرون أن هذا الوضع والخرطة الانتخابية جاءت في ظل غياب النقاش الجاد حول التحديات الداخلية والخارجية الحقيقية التي تواجهها البلاد والالتفات عليها بعموميات غامضة ومحاولة الفوز بالمصادقية عن طريق دغدغة المشاكل اليومية للمواطن.^{٤٣}

- Malek Chebel. La Formation de L'identité Politique. Paris: Presses Universitaires de France. 1988. 223 pags.

- Pascal Perrineau. L'engagement Politique: Déclin ou Mutation. Paris: Preses de la fondation National de Sciences Politique. 1994. 444 pages.

- Steves.A.Peterson. Political Behavior Pattarns in Everyday Life. London: Newbury Park. 1990. 28 pages.

٤١- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الإجماع السياسي البنية والأهداف. الجزء الثاني، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ٨٤-٨٥.

٤٢- سعد بوعقبة، لماذا مارس الجزائريون العصيان السياسي!، جريدة الخبر، عدد ١٩ ماي ٢٠٠٧، ص ٥.

٤٣- ورد ذلك في رسالة أوردتها الأمين العام السابق للجنة المركزية لجهة التحرير الوطني FLN، عبد الحميد مهري في يومية الخبر (العدد السابق) بعنوان، لماذا لم انتخب؟

خامسا: ويرى اتجاه آخر بأن هذه النتيجة جاءت كنتيجة لتراجع الممارسة الديمقراطية، وهي توجه رسالة لأحزاب التحالف الرئاسي بأنه من الآن « لا يمكنها أن تتحدث عن برنامج الرئيس، لأن برنامج الرئيس صوت عليه الشعب الجزائري بنسبة ٨٠% في حين أخذت هذه الأحزاب ٣٦% »!!^{٤٤}، وبالتالي فالناخب الجزائري - أي الذي مارس حقه يوم الإقتراع- أراد أن يرفض معادلة (أحزاب الخطاب) لصالح معادلة (أحزاب البرامج)، ويدير ظهره لأحادية الأيديولوجيا، ليتجاوب مستقبلا مع الأيديولوجيا التعددية وهو ما ظهر في تزايد عدد الأصوات التي تحصل عليها سواء القوائم الحرة والأحزاب الصغرى.

سادسا: مارست الأحزاب -في مجملها- خطابا يدعو إلى ضرورة تشييب المناصب السياسية وفتح المجال أمام الأجيال القادمة من الكفاءات العلمية، على اعتبار أن نسبة الشباب في الجزائر تشكل ٧٥%، ولكن الواقع السياسي والخارطة المنتخبة تظهر عكس ذلك تماما، وقد جرت صراعات وانشقاقات داخل بعض الأحزاب القوية بدعوى تشييبها ولكن نتائج الإلتخاب تظهر بأن البرلمان الجديد وصف بأنه الأضعف شعبيا والأفقر علميا والأقل نسائيا، وذهب البعض إلى نعتة ببرلمان الشيوخ الذي بلغوا مرحلة سن اليأس السياسي، فأين الخطاب من الواقع.^{٤٥}

موقع الأحزاب السياسية في دينامية نتائج تشريعات ٢٠٠٧:

بشكل عام تمت الإلتخابات الجزائرية التشريعية الأخيرة في ظرف سلمي وهادئ، رغم ما حدث من تفجيرات سبقتها بحوالي شهر أي أحداث تفجيرات العاصمة في يوم ١١/٠٤/٢٠٠٧، وما عدا هذا الحدث الأسود فإن الجزائر ومنذ سنوات تحظى باستقرار كبير في ظل فشل أطروحات كانت تراهن على بقائها "كالفرديوس الدامي" الذي بلغ مرحلة الإنهاك، والحقيقة التي لا مناص منها هي أنه حدثت إنتعاشة إقتصادية وديناميكية في مجال التنمية الإنسانية.

٤٤- الخبر عدد ١٩ ماي ٢٠٠٧، ص ٣.

٤٥- عند الحديث عن معركة (تشييب الأحزاب السياسية والمواقع التنظيمية في الحكم)، وعند العودة إلى التاريخ الجزائري الثوري، نلاحظ أن عبد القادر قاد المقاومة وهو في العشرين من عمره، وترأس هواري بومدين الجزائر المستقلة سنة ١٩٦٥ وكان في ٣٣ من عمره، أي أقل سنا من ٩٩% من مترشحي تشريعات مايو ٢٠٠٧، وحمل بوتليقة حقيبة وزارة الشباب والرياضة في الاستقلال وهو في ٢٥ من عمره، أي أقل من كل المترشحين من مختلف الأحزاب والأحرار، لكن عند العودة إلى قائمة الفائزين في البرلمان الجديد نجد أن عدد النواب الجدد الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٠ سنة قد تقلص من ٨٥ نائبا عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥ نائبا في إنتخابات ٢٠٠٧، أما بشأن الفئة العمرية بين ٤١ سنة و ٥٠ سنة فقد تراجع من ١٩٠ سنة ٢٠٠٢ إلى ١٣٧ نائبا سنة ٢٠٠٧، أما بالنسبة لكبار السن الذي يعبر عنهم بإطارات الدولة فقد ارتفع من ٦٩ نائبا سنة ٢٠٠٢ إلى ١٥٦، أما بالنسبة لفئة الشيوخ (فوق الستين) والفئة العمرية الممتدة من ٥١ إلى ٦٠ سنة فقد ارتفع إلى ٤٣ نائبا في البرلمان الحالي في حين لم يكن العدد يتجاوز ٤٣ نائبا، للإشارة فإن عدد النواب الذين هم دون الثلاثين يقدر بـ ٤ نواب فقط !!

وبعد الحديث عن البناء التنظيمي وانعكاساته على درجة الاستجابة للمشاركة السياسية نعرض فيما يلي نتائج التشريعات ٢٠٠٧ ومقارنتها بتشريعات ٢٠٠٢، ثم نقوم بعدها بتلمس بعض المحاور التي نراها استشرافية في التعاطي مع النظام الانتخابي مستقبلا.

الحصيلة الحزبية لتشريعات ٢٠٠٧

القوائم	عدد المقاعد المحصل عليها
١. حزب جبهة التحرير الوطني	١٣٦
٢. التجمع الوطني الديمقراطي	٦٢
٣. حركة مجتمع السلم	٥١
٤. الأحرار	٣٣
٥. حزب العمال	٢٦
٦. التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	١٩
٧. الجبهة الجزائرية الوطنية	١٥
٨. الحركة الوطنية من أجل الطبيعة والنمو	٠٧
٩. حركة النهضة	٠٥
١٠. حركة الشعب والديمقراطية	٠٥
١١. التحالف الوطني الجمهوري	٠٤
١٢. حركة الوفاق الوطني	٠٤
١٣. حزب التجديد الجزائري	٠٤
١٤. حركة الإصلاح الوطني	٠٣
١٥. حركة الانفتاح	٠٣
١٦. الجبهة الوطنية للأحرار من أجل الونام	٠٣
١٧. عهد ٥٤	٠٢
١٨. الحزب الوطني للتضامن والتنمية	٠٢
١٩. الحركة الوطنية للأمة	٠٢
٢٠. التجمع الوطني الجمهوري	٠٢
٢١. التجمع الجزائري	٠١
٢٢. الجبهة الوطنية الديمقراطية	٠١
٢٣. الحركة الديمقراطية الإجتماعية	٠١

الحصيلة الحزبية لتشريعات ٢٠٠٢

قائمة الأحزاب	عدد المقاعد المحصل عليها
١. جبهة التحرير الوطني	١٩٩
٢. التجمع الوطني الديمقراطي	٤٧
٣. حركة الإصلاح الوطني	٤٣
٤. حركة مجتمع السلم	٣٨
٥. المترشحون الأحرار	٣٠
٦. حزب العمال	٢١
٧. الجبهة الوطنية الجزائرية	٨
٨. حركة النهضة	٠١
٩. حزب التجديد الجزائري	٠١
١٠. حركة الوفاق الوطني	٠١

تظهر الجداول نتائج الانتخابات النهائية بعد أن تم تثبيتها من طرف المجلس الدستوري وذلك بعد مداولاته حول نتائج الانتخابات التشريعية النهائية يوم ٢١ ماي ٢٠٠٧، والتي أغلق عنها وزير الداخلية والجماعات المحلية نور الدين يزيد زرهوني، من جهته أوضح رئيس المجلس بوعلام سايح الذي تلا بيان الهيئة الدستورية أنه بناء على الدستور وقوانين الانتخابات، وبعد الإطلاع على محاضر اللجان الانتخابية الولائية واللجنة الوطنية المكلفة بالإشراف داخل الوطن وخارجه والوثائق المرفقة بها والتدقيق فيها والتحقق من صحتها، وبعد الاستماع للأعضاء المقررين، تم تصحيح الأخطاء المادية وإدخال التعديلات الضرورية، قرر المجلس تثبيت فوز أحزاب التحالف الرئاسي مع تغييرات طفيفة على عدد مقاعد بعض الأحزاب، وهو ما جعل سعيد بوشعير رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات التشريعية يوجه "رسالة"^{٤٦} إلى الرئيس بوتفليقة بهذا الخصوص.

٤٦- اعتبر بوشعير في حوار أجرته معه جريدة الخبر نشر يوم ٢٠ ماي ٢٠٠٧ أن وزير الداخلية زرهوني أنزل بمستوى اللجنة التي عينها رئيس الجمهورية بموجب مرسوم رئاسي إلى مستوى هيئة لتنظيم حركة المرور، وفي رسالته التي وجهها ليوتفليقة أورد بعض التجاوزات مثل: منع المراقبين من حضور بداية العملية الانتخابية، وكذا الصناديق التي رفض فتحها قبل بداية الإقتراع، وملء بعضها بأوراق لصالح حزب جبهة التحرير الوطني، وعدم وجود أوراق التصويت لبعض القوائم مثل قائمة التجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة في ولاية البلدية وقائمة حركة مجتمع السلم في ولاية سعيدة.

قراءة في النتائج: من خلال النتائج المحصل عليها من طرف مختلف الأحزاب يتضح مايلي:

١. يتضح أن تعداد الأحزاب والتشكيلات السياسية المشاركة في البرلمان الجديد ارتفع من ١٠ تشكيلات إلى ٢٣ تشكيلة، وللإشارة فإن تعداد التشكيلات لا يعني بالضرورة تعزيز عملية الديمقراطية، وبهذا الخصوص تشير الكثير من الدراسات إلى أن كثرة عدد الأحزاب سواء المشاركة داخل البرلمان أو النشطة في الفضاء السياسي لا يعني حتما أن عمليتي المؤسسة والديمقراطية ماضيان وأن الحريات مصانة ومضمونة.^{٤٧}

٢. تقهقر مكانة حزب جبهة التحرير الوطني بخسارته لـ ٦١ مقعدا مقارنة بتشريعات ٢٠٠٢، هذه الخسارة التي فقدها FLN اغترف منها التجمع الوطني الديمقراطي ١٥ مقعدا وحمس ١٤ مقعدا.

٣. صعود قوة استثنائية يمكن أن تشكل "طريقا ثالثا" يرسم خارطة طريق لمطالب الجماهير الناخبين والنظام السياسي بعيدا عن أحزاب السلطة الخارجة من رحم النظام أو المتعاطية بشكل متمفصل وكلي معه، أو أحزاب المعارضة والتي ترفع دائما راية الرفض حتى تحول الرفض لديها إلى آلية للتعبير عن الفعل السياسي، وهي قوائم الأحرار التي يمكن أن تشكل بديلا لإحداث ديناميكية عجزت عنها الأحزاب، ولكن يشترط فيها حتى تحقق ذلك أن تمتلك برامج وخطط من جهة وأن تكون الوسائل التي طغت بها إلى ركح العمل السياسي -نظيفة-.^{٤٨}

٤. استطاعت بعض الأحزاب أن تعزز من تواجدتها وتثبت أنها ليست أحزاب صغرى -كما روج لذلك ردحا من الزمن، إذ استطاع حزب العمال وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب الجبهة الجزائرية الوطنية، أن تعزز مواقعها مستفيدة من معطيات إقتصادية تارة -حزب العمال- ومبررات ثقافية وإثنية كحال التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية.

٥. من جهتها غزت الأحزاب المكروسكوبية هذه البرلمان بحصولها مجتمعة على ٦٢ مقعدا، ويوعز البعض بسبب نجاحها إلى تبنيتها خطابا تبسيطيا شعبويا وتهكميا من جهة، ويرى آخرون

٤٧- إن انفتاح النظام السياسي أمام انتشار عدد الأحزاب لا يعن مصادقية العملية الانتخابية، ولا يشير حتما لحجم الديمقراطية، للإشارة فإن هناك دولا يتجاوز فيها عدد الأحزاب ٥٠ حزبا، ومع ذلك لا تقدم نموذجا متميزا في التنمية السياسية، مثلا في جنوب افريقيا (١٤٠ حزب)، مالي (٩١ حزب)، أثيوبيا (٧٩ حزب)، السنغال (٦٥ حزب)، كينيا (٤٨ حزب)، بوركينافاسو (٤٧ حزب)، بوتسوانا (٣٠ حزب).

٤٨- لوحظ أن فئة كبيرة من المنتخبين الأحرار لا يربطهم رابط فكري وأيديولوجي، ومن بين الروابط التي تتضح للمتبعين رابط المال، فكثير من هؤلاء رجال أعمال، أو ذوي نفوذ عشائري داخل ولاياتهم، وقد لجأ بعض المحللين إلى اعتبارهم أفراد لا تحكمهم برامج حزبية مستدلين على ذلك أن كثيرا منهم انضموا تحت أحزاب أخرى بمجرد ولوجهم قبة البرلمان، بهذا الصدد انضم المترشح في ولاية تلمسان عن قائمة "المستقبل" إلى حزب RND ليرتفع عدد نوابه إلى ٦٣، كما التحق نائبان من القوائم الحرة، ويتعلق الأمر بنواب عن ولاية أدرار والأغواط رسميا بحزب FLN لترتفع حصيلة نوابها إلى ١٣٨ نائبا! اقرأ بهذا الصدد يومية الخبر ٢٢ ماي ٢٠٠٧، ص ٢، والخبر ١٧ جوان ٢٠٠٧، ص ٣١.

من أن نجاحها يعود إلى بداية إقتناع الناخب الجزائري ببرامج ومشاريع الاحزاب الصغيرة ورفضها لمشاريع الأحزاب الكبرى، غير أن هناك اتجاها يعتبر أن تواجد مثل هذه الأحزاب تحت التاج البرلماني أداة لتشتيت الممارسة الديمقراطية، ومع بداية إعداد قانون إنتخابي جديد يبدو أن كثيرا من هذه الأحزاب إما ستلجأ إلى التخندق تحت راية أحزاب كبرى أو قد تتآلف وتتحالف مع مثيلاتها لتكون أكثر قوة، وتتجاوز بالتالي خطر حرمانها من ممارسة العمل السياسي مستقبلا.

الخاتمة: رؤية إستشرافية للبرلمان القادم: ما بعد خمس سنوات

يبدو من الناحية السياسية -الداخلية- وبعد تثبيت نتائج الإنتخابات البرلمانية الجزائرية ٢٠٠٧ استحالة العودة إلى الوراء، إذ يبدو جليا أن بعض ملامح انفتاح النظام السياسي الجزائري على شفافية الأرقام وصدقيتها بدأت تطفو إلى السطح، وهو ما لاحظناه من خلال الإعلان على نسب المشاركة وعدد الأرقام الملغاة - رغم تشكيك بعض الأحزاب- وإبراز قرائن تشير إلى أن يد التزوير لمست بعض نواحي العملية الإنتخابية، ورغم أن هذه النسبة تبدو للبعض محرجة للنظام السياسي ومشككة في شرعيته وشرعية أدائه، إلا أن الإعلان عنها بحد ذاته ملمح هام إيجابي ينبغي تعزيزه مستقبلا.

من جهة أخرى يبدو صعبا -كذلك- إن لم يكن مستحيلا إمكانية عودة النظام إلى نمط الحكم الذي كان سائدا قبل أحداث أكتوبر ١٩٨٨، فالشعب الجزائري قطع أشواطا طويلة في العمل الديمقراطي وحرية الصحافة - خاصة الصحافة المكتوبة، هذه الصحافة «تعكس توازنات وصراعات أجنحة السلطة المدنية والعسكرية، وهي توفر إطارا هاما للنقاش والحوار السياسي الذي يمكن أن يساعد على ترسيخ التجربة الديمقراطية».^{٤٩}

كما أن سريان العملية الإنتخابية -رغم تهديدات القاعدة وتفجيرات ١١ أبريل- في ظروف وصفت بالحسنة والاعتيادية يؤثر بدوه استحالة عودة الجزائر إلى ذلك "الفردوس الدامي"^{٥٠}، وهو ما يعكس وبعد حالة الإعياء الاستنزاف بين الأطراف المتقاتلة بأن معادلة السلم والمصالحة وبرنامج الونام قد أتى أكله، رغم ما يحدث من توترات بين الحين والآخر، وهي

٤٩- رياض صيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة ط١، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠، ص ١٥٩.

٥٠- عبارة "الفردوس الدامي" تعود لنوري جراح صاحب كتاب "الفردوس الدامي: ٣١ يوما في الجزائر" الصادر عن دار رياض للكتب والنشر، لبنان، فبراير ٢٠٠٠، ٤٦٧ صفحة.

كلها مؤشرات من الناحية السوسيواقتصادية تشكل عوامل دفع للاستقرار الإقتصادي المتمفصل أساسا مع الاستقرار الأمني.^{٥١}

ومن كل ما سبق يمكن استشراف مستقبل العمليات الانتخابية والبرلمان المستقبلي لما بعد خمس سنوات (برلمان ٢٠١٢) بما يلي:

الحالة الأولى:

في حالة وجود ديناميكية في الحياة السياسية خلال الخمس سنوات أي من (٢٠٠٧-٢٠١٢) بمعنى في حالة توفر خطاب خصب وناضج حول معالجة المشاكل الحية المؤرقة للمجتمع الجزائري، مثل قضايا (التشغيل، الأجور، التوزيع العادل للثورة، قانون ودفتر الأحوال الشخصية، قانون المحروقات، الحريات العامة)، وفي ظل توفر ديناميكية داخل البرلمان نفسه أي المشاركة في صياغة القرارات وليس مجرد رفع الأيدي والاكفاء بالتصديق، في هذه الحالة سيزداد معدل التعبئة في صفوف الأحزاب التي أحدثت هذه الديناميكية سواء تعلق الأمر بالنواب الأحرار أو الكتل البرلمانية، لكن تعاطف المواطن والناخب ومن ثم تبلور سلوكه الانتخابي المستقبلي مرتبط بالإعتبارات التالية:

- التخلي عن عقلية المركزية الديمقراطية، بمعنى تخلي الأحزاب عن ديمقراطية العلب المغلقة، وهو ما يقتضي ضرورة إشراك القواعد الحزبية والمتعاطفين من المواطنين في عملية البناء السياسي للأحزاب، خصوصا أن الذهنية السياسية للشارع الجزائري ترفض سياسة التوريث السياسي، وبالتالي ينتظر أن تتعزز مكانة أحزاب قوية مثل FLN إذا وسعت عباؤها السياسية ومدت برنسها الانتخابي إلى قيادات شابة، وكوادر تكنوقراطية غير متحزبة أصلا فاتحة المجال للجميع، هنا فقط سيتعزز مفهوم المواطنة

٥١- برزت كتابات كثيرة خلال سنوات النزيف الجزائري بعضها كتب برؤية محايدة وموضوعية لكن كثيرا منها دبح بنية التشفي في جزائر الثورة التي شكلت شوكة في حلق الكثيرين، اقرأ بهذا الصدد:

- Jean Jacques Lavenue, Algérie: La Démocratie Interdite. Paris: L'harmattan, Mars 1993, 270.
- André Nousschi, L'Algérie Amère 1914-1994. Paris: Edition de la maison des Sciences de L'homme D'cembre 1995, 349 pages.
- Jean Paul Mari, La nuit Algérienne. Paris: Nile, 2001, 284 pages.
- Mokhtar Sakhri, L'Algérie au Paradis Perdu Echech d'une Révolution. Collection Mémoire des hommes Paris: ACM Edition, 2001, 317 pages.
- Djillali Hadjadj, Corruption et Démocratie en Algérie La Dispute. Paris, 1999, 313 pages.
- Samy Haddad, Algérie: Autopdie d'une Crise. Paris: L'harmattan, 1998, 222 pages.
- Abderrahman Derradji, A concise History of Political Violence in Algéria (1954-2000): Brothers in Faith Enemies In Armr. The Edwin Mellen Press, LTD, NY, 2002, 296 pages.

للدولة لا للسلطة، للبرنامج لا للحزب والعكس بالعكس، بمعنى سينخفض الوعاء البرلماني لحزب FLN أكثر مما خسر في هذه الانتخابات مستقبلا إذا غلق أبوابه على النقد الداخلي.

- رفض مبدأ "الشيخوقراطية" أي التخلي عن "عقلية المرید والشيخ" وذهنية "الطاعة العمياء" وفتح المجال للنقد الداخلي، بمعنى ضرورة استبعاد كل المبادرات القاضية بتولية الأعيان والمشايخ المصطنعين الدين تُفبرّ كههم وتصنعهم ظروف معينة، لأن هؤلاء لا يبنون نظاما ولا يؤسسون سلطة، والاحتكام إلى الأعيان الحقيقيين الذين حفظوا المجتمع تاريخيا وصانوه من محاولات اللبس والوقوع في شرك الأزمات الهوياتية، وعند الحديث عن ذهنية "الشيخوقراطية"، التي تطبع أداء بعض الأحزاب الإسلامية خصوصا، ينبغي لهذه الأخيرة أن تستفيد من حالات الانشقاقات الداخلية والضربات الخارجية التي تعرضت لها الأحزاب التي دعمت "ديمقراطية القيادة" على حزب "ديمقراطية القواعد"، بهذا الصدد وبما أن "حمس" يشكل مضلعا هاما في مثلث التحالف الرئاسي يجدر بهذا الحزب إذا أراد أن يتقدم ويقدم الانموذج المتميز للأحزاب الإسلامية المتمفصلة مع النظام السلطوي -مثل حزب العدالة والتنمية التركي- أن يراعي المرتكزات التالية إذا أراد أن يعزز مواقع كتلته البرلمانية:

١. أن يتحول من معادلة المشاركة في الحكومة إلى معادلة المشاركة في الحكم.
 ٢. أن يوظف المؤسسة بمعنى أن يتحول إلى حزب مؤسسات (بنوك، مستشفيات، مؤسسات)، لأن السياسة ليست فقط التخندق داخل قبة البرلمان، بمعنى توظيف ما يمكن تسميته "الإسلام الإداري"^{٥٢}.
 ٣. تعزيز عملية النقد الداخلي بما يصون الشبكة الداخلية ويوفر الإلتزام التنظيمي.
- طبعا ستستفيد "حمس" من عدم وجود منافسة حقيقية في الشارع الإسلامي، نظرا لحل الفيس (FIS) الجبهة الإسلامية للإنقاذ واستمرار معارك التطاحن والانشقاقات داخل "حركة الإصلاح" وبالتالي ستعترف أكثر مستقبلا وستزود رصيدها البرلماني على أقل تقدير بـ ٢٠ نائبا إذا توفرت الشروط سالفة الذكر، والعكس بالعكس.

- ويمثل التحدي الأكبر لحزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND) بقيادة أويحيى هذا الحزب الذي يضم طاقات شابة، والذي يسمى حزب "الإدارة" في محاولة تأكيد خط

٥٢- الإسلام الإداري هو محتوى ثقافي من محاوره التعريف السليم بالإسلام الحضاري إلى جانب ما تقتضيه العولمة من تحولات واستجابات منسجمة وتنشئة السلطة والمواطن في إطارات وعلاقات ومفاهيم جديدة مجسدة للإدارة الرشيدة، راجع: - حميد قهوي، الإسلام الإداري: دعوة للتأسيس، مجلة فكر ونقد، الرباط، السنة الخامسة، عدد ٤٢، أكتوبر ٢٠٠١، ص ٣٧-٤٨.

أصيل وجديد، إذ عليه أن يثبت أنه ليس صورة طبق الأصل عن حزب جبهة التحرير الوطني، وليس مجرد آلية كذلك لرجع الصدى للـ FLN، لقد عزز هذا الحزب موقعه في هذه الإنتخابات، وتعزز أكثر بعد انضمام بعض النواب الأحرار إلى كتلته النيابية، لكن هذا غير كاف، فهذا الحزب الزاخر بالطاقة الشابة عليه أن يضع برنامجا طموحا ليؤكد لمناضليه أنه حزب مستقل وليس حزب سلطة، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن قيادة هذا الحزب تمتلك المراس والحنكة الكافيتين.

- ينبغي لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD) أن يؤكد خلال الخمس سنوات القادمة أنه حزب وطني وليس جهوي، وحزب يستمد مبادئه من الداخل وليس من الخارج، وقد لوحظ التغيير في نبرة خطاب سعيد سعدي في الآونة الأخيرة، في هذه الحالة سيرسم حزب RCD صورة جديدة في الذهنية الجزائرية، وسيتمكن من القضاء على إشكالية التغلغل التي يعاني منها، خصوصا أنه تحصل على مقاعده الـ ١٩ في ولايات محددة وذات خصوصيات ثقافية وإثنية واضحة، وفي ظل غياب منافسه وغريمه (FFS) بقيادة الزعامة التاريخية حسين آيت أحمد، ويتوقع أن يرتفع سقف مطالب لويزة حنون بحسب المشاريع الاقتصادية المطروحة، لكنها ستبقى تحافظ على كل حال على مكانة حزبها وتعداد مقاعده في ظل التماسك النسبي لهذا الحزب، لكنها رغم ذلك ستبقى تعاني من عدم وجود أي نائب عن الحزب في أكثر من نصف ولايات القطر.

- بالنسبة للأحزاب المجهرية والصغرى والميكروسكوبية سيلغيها حتما القانون الانتخابي الذي سيرى النور قريبا، وبالتالي إما ستلجأ إلى تشكيل تحالف فيما بينها -كما أشرنا سابقا- أو تنظم تحت أوية أحزاب أخرى.

الحالة الثانية:

في حالة عدم وجود ديناميكية وحرارك سياسي (٢٠١٢/٢٠٠٧) وإذا ما استمر الخطاب السياسي كما هو الآن من نمطية وأحادية، سيلغى تدريجيا مفهوم الطبقة السياسية، ويتحول البرلمان إلى آلية للمصادقة على الأوامر الرئاسية في هذه الحالة نجد أنفسها بعد ٢٠١٢ أمام خيارين:

- إما أن يختار الشعب الجزائري -الناخب- خيارا جديدا من الأحزاب -غير أحزاب التحالف الرئاسي- لتشكل قوة نسبية وليس أغلبية في البرلمان القادم، بشرط حدوث إنتخابات شفافة ونزيهة.

- أو أن ترتفع وتيرة الإمتناع (L'abstention) لتصل إلى أكثر من ٨٠% في استمرارية سيطرة أحزاب التحالف الرئاسي على الوعاء الإنتخابي للمصوتين، ولكن الإشكالية الكبرى أن الامتناع سيتحول وبعد خمس سنوات إلى سلوك راسخ وجديد وهو الإمتناعية (L'abstentionnisme)، وعندها ستصبح الإمتناعية -كمنهج واع- سلوك سياسي جزائري بامتياز!